



اسم المقال: دوافع الاتفاق النووي الإيراني - 2015

اسم الكاتب: م.د. جبار حسن سعيد

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/7929>

تاريخ الاسترداد: 2026/06/08 16:32 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



دوافع الاتفاق النووي الإيراني-2015

Motives for the Iranian nuclear agreement-2015

Lecturer. Dr. [Jabbar Hassen Saeed](#).^a
Anbar University- College of Law and Political Science^a

م.د. جبار حسن سعيد^{a *}
جامعة الأنبار - كلية القانون والعلوم السياسية

Article info.

Article history:

- Received 05 Mar.2024
- Received in revised form 15 Mar .2024
- Final Proofreading 30 Mar. 2024
- Accepted 29 Apr. 2024
- Available online:30. Jun. 2024

Keywords:

- Nuclear Deal
- the United States
- Iran and the Motives

©2024. THIS IS AN OPEN ACCESS
ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



Abstract: This study seeks to make an overall assessment to the motives of the Iranian nuclear program; this study will highlight on study and analyses of the most important motivation that led both the Western countries and Iran to reach an agreement. As the results of this research showed that the Iranian nuclear programs is considered as a golden opportunity for both the United States of America as well as Iran, in order to avoid of the conflict between them. on the one hand, and to enhance peace and security in the region on the other hand. However, this did not last long, as the agreement between the two parties has collapsed quickly following US President Donald Trump's announcement that the US would withdrawal from the agreement in 2018.

*Corresponding Author: Lecturer. Dr. Jabbar Hassen Saeed.,Email: jhs-ssia66@uoanbar.edu.iq
,Tel:009647705146641, Affiliation: Anbar University- College of Law and Political Science.

معلومات البحث :**تواريخ البحث:**

- الاستلام: 05 آذار 2024
- الاستلام بعد التدقيق 15 آذار 2024
- التدقيق اللغوي 30 آذار 2024
- القبول: 29 نيسان 2024
- النشر المباشر: 30 حزيران 2024

الكلمات المفتاحية :

- الاتفاق النووي
- الولايات المتحدة
- إيران والدوافع

الخلاصة: الدراسة تسعى الى إجراء تقييم شامل لموضوعة دوافع الاتفاق النووي ، حيث تسلط الضوء على دراسة وتحليل اهم الدوافع التي قادت كل من الولايات المتحدة وايران الى الوصول الى أبرام الاتفاق النووي والذي يعد هذا الخيار ، كونه أنه يقود الى تقليص من حدة التوتر والتصعيد الذي كان قائما بين إيران والدول الغربية، على أية حال الدراسة اتخذت من العام 2015 منطلقا لها، حيث في تلك السنة تم التوصل الى أبرام الاتفاق النووي بين الأطراف المذكورة انفا.

أظهرت نتائج البحث بان الاتفاق النووي الإيراني كان يعد بمثابة مكسب ضروري لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك إيران، وذلك من اجل تجنب الصراع بينهما من جانب، وتعزيز السلم والأمن في المنطقة من جانب آخر. آلا أن ذلك لم يستمر طويلا فسرعان ما أنهار الاتفاق بين الطرفين على أثر إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الانسحاب من الاتفاق عام 2018.

المقدمة

أن دراسة دوافع ومضمون ونتائج الاتفاق النووي تعد احدى القضايا المهمة ضمن بحثنا هذا والتي سوف تتم مناقشتها وتحليلها واهم النتائج التي تترتب عليها. من اجل تقديم رؤية شاملة عن دوافع ومضامين الملف النووي الإيراني بالنسبة لدول "الترويكا الأوربية"، وتسليط الضوء على دوافع الاتفاق النووي ومضمونه ونتائجه بالنسبة لكل من دول ألترويكا الأوربية وبين الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ومن الأهمية هنا ان نبين مدى أهمية هذا الاتفاق ونتائجه بالنسبة للأطراف المعنية، لذا، سوف يتم مناقشة وتحليل مبحثين، بالشكل التالي: المبحث الأول: عالج موضوع دوافع الاتفاق النووي، أما المبحث الثاني: سوف يركز على مضمون الاتفاق ونتائجه.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية البحث في موضوع مهم ومؤثر ليس على مستوى بيئة إقليمية محددة بقدر ما يعكس أهمية هذا الموضوع على البيئة الدولية ككل سيما في موضوع حساس ومهم متعلق بالتسلح ونزع السلاح سيما السلاح النووي، الأمر الذي يثير المناقشة والتحليل الى ضرورة بحث هذا الاتفاق وكيفية انعكاساته وتداعياته السلبية والإيجابية على المجتمع الدولي والأطراف المعنيين به.

إشكالية البحث: تنطلق إشكالية الدراسة من فكرة مفادها أن الاتفاق النووي الإيراني يستند على ركيزة أساسية في نجاحه وهو توافر المصادقية والنوايا الحسنة في تحقيق دوافع أطراف الاتفاق، وعليه إن دوافع اطراف الاتفاق تواجه العديد من العقبات لعل أهمها عدم توافر الثقة اللازمة والمطلوبة لترجمة هذه الدوافع والأهداف

لكل طرف، ومن هنا يبرز تساؤل مهم وهو ما هي الدوافع الحقيقية للاتفاق النووي الإيراني من جانب الأطراف الرئيسية؟ وإلى أي مدى هذه الدوافع أن تسهم في تحقيق الاتفاق وبنوده؟ وهل هي كافية لتحقيق الحد الأدنى من الرغبات والأغراض المراد تحقيقها؟ وتتوزع من هذه السؤال مجموعة أسئلة أهمها:

1. ما اهم الدوافع الإيرانية من الاتفاق النووي؟ سياسياً؟ اقتصادياً؟ عسكرياً؟ استراتيجياً؟

2. ما اهم الدوافع الأوربية من الاتفاق النووي؟

3. ما اهم المصالح المشتركة بين الطرفين؟

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها بأن دوافع الاتفاق النووي تتصاعد على مستوى الفاعلية والمدى والتنوع كلما أصبح هناك ترابط في المصالح المشتركة بين طرفي الاتفاق، وتراجع هذه الدوافع على المنوال نفسه كلما تباينت المصالح واختلفت بين أطراف الاتفاق.

مناهج البحث: الدراسة سوف تعتمد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من اجل التعرف على حيثيات مشكلة البحث والتوغل في مضامينها والتعرف على أجزائها المختلفة، عبر مراحل البحث المختلفة من جمع المعلومات وتبويبها وتدقيقها، ومن ثم تحليلها وصولاً الى النتائج المترتبة عليها، وعليه تم اعتماد هذه المناهج المهمة ضمن دراستنا لموضوع دوافع الاتفاق النووي الإيراني.

هيكلية البحث: وفقاً للإشكالية والفرضية التي تبنتها الدراسة حيث تم تقسيم الدراسة الى مقدمة وخاتمة ومبحثين رئيسيين، جاء المبحث الأول بعنوان (دوافع الاتفاق النووي) أما المبحث الثاني فقد كان بعنوان (مضمون الاتفاق)، كذلك اشتملت الدراسة أيضاً على اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة.

المبحث الأول: دوافع الاتفاق النووي

ترتب على نتائج الاتفاق النووي الإيراني آثار على مجمل علاقات إيران الخارجية، وما يتمخض من الاتفاق من تداعيات على قضايا الصراع القائمة، وهنا يمكننا من الاعتراف بان الاتفاق النووي الإيراني، وعلى الرغم من المخاوف التي يتوقعها بعض السياسيين الإيرانيين بشأنه، يمثّل مكسباً ضرورياً لإيران. وهناك فرضية أخرى تقول: بدون إدارة واعية للأزمات فإن الاتفاق سيقود إلى مزيد من الصراعات في المنطقة مما قد تؤدي إلى انتشارها واتساع نطاقها. لذلك سيتم تقسيم المبحث إلى مطلبين: المطلب الأول: أهمية الاتفاق للأطراف المعنية، أما المطلب الثاني: فقد كرس لمناقشة وتحليل الدوافع التي قادت إلى أبرام الاتفاق.

المطلب الأول: أهمية الاتفاق للأطراف المعنية.

شكلت قضية الدوافع التي قادت توقيع الاتفاق النووي من أهم القضايا في إدارة الملف النووي الإيراني، نظراً لما تشكله من مصالح ومزايا للأطراف المعنية، والتي سوف يتم معالجتها في معرض معالجة المطلب الأول وأبرز البنود التي نشأ عليها بين كل من الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمجموعة السداسية (1+5)⁽¹⁾.

لأقت فكرة الاتفاق النووي بأهمية من قبل كل من أوروبا وإيران ومرد ذلك هو ناتج من المصالح المشتركة بين الطرفين المتبادلة حيث اعتبرت أوروبا أن عملية توقيع الاتفاق هو الوسيلة الوحيدة التي ترمي لإنهاء الخلافات بين الطرفين وإحياء العلاقات العامة لا سيما على الصعيد التجاري⁽²⁾، كما وبحسب وجهة النظر الترويك الأوربية بأن الاتفاق من شأنه أن يرمي إلى حلحلة إحدى أخطر وأطول أزمات الانتشار الإقليمي للأسلحة النووية الضخمة من خلال سياسة تخصيص مادة اليورانيوم وفق كميات هائلة تتبعها الحكومة الإيرانية في الشرق الأوسط والحيلولة دون وقوع صراع دولي عالمي يؤدي إلى خسائر كبيرة في العدا والعتاد⁽³⁾.

كما لا شك فيه أن العلاقة بين إيران وأوروبا قائمة على مصالح تاريخية الأمر الذي ساهم في مواجهة الموقف الأميركي بصورة غير مباشرة عبر التدخل الأوروبي الذي ساهم في خلق أهمية لاقتراح تجميد العقوبات الأمريكية على جمهورية إيران التي اعتبرت بدورها أن الاتفاق هو طوق نجاتها وللمصالح إيران النفطية لا سيما وأن العقوبات الأمريكية عانت منها إيران خلال فترة رئاسة محمود أحمددي نجاد بين عامي 2005م و2013 والذي شكل دوره دافعاً أساسياً لحكومة إيران في جلوسها على طاولة المفاوضات⁽⁴⁾.

لعب الملف النووي الإيراني دوراً هاماً في العديد من القضايا التي أثارت تصاعداً بين المؤيدين للبرنامج النووي وعملية تخصيب مادة اليورانيوم وبين الفريق المهيمن على عملية صنع القرار في إيران والذي يعتبر أن عملية التخصيب ستؤثر على مستقبل العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي (5).

لذا، أن مواقف القوى المؤثرة انطلاقاً من المجموعة السداسية والموقف الأوروبي من جهة والموقف الأمريكي من جهة أخرى توصلت إلى قناعة بأن التوقيع على أن الاتفاق النووي سيُجنب جميع الفرقاء خسائر فادحة وأزمات و صراعات من شأنها أن تمتد إلى الشرق الأوسط خاصةً بعد تنامي قوة إيران في كل من لبنان واليمن والعراق وسوريا(6)، الأمر الذي يقود إلى الإقرار بأن الاتفاق النووي سيكون بمثابة احترام سيادة كل دولة وسيشكل نقطة للتوافق العام بين الدول العظمى في العالم لكن بصورة مشروطة وهي أن لا يكون مساوياً لإطلاق يد إيران للتدخل في العالم العربي(7).

لاشك، ان المفاوضات التي تتم بين الأطراف هي فن دبلوماسي تعالج بعض القضايا والمواضيع ذات الطبيعة المختلفة، للحصول على مكاسب تكون مرضية بين الطرفين، وللحصول على تقارب كثير في وجهات النظر لتحقيق الرضى بين الأطراف المتفاوضة(8). والغاية من ذلك هي عملية التفاوض في العلاقات السياسية الدولية للوصول إلى تسوية سياسية وقد عرف الدكتور عباس الأمين أن هذه المفاوضات هي "عملية اتصال بين الأشخاص ليدرسون البدائل لتكون نتيجتها بغية الوصول إلى أهداف وحلول مرضية ومقبولة"(9).

فالاتفاقية الدولية هي صك دولي بشأن الالتزامات (سياسية، عسكرية، ثقافية، اقتصادية أو مالية) تتوافق عليها دول الأطراف في المفاوضات، فهو تعاقداً إلزامي بين الأطراف الدولية وتعتبر هذه الاتفاقية من هي العنصر الأساسي للقاعدة القانونية والتي تلزم أطرافها بالالتزامات قانونية(10).

ولا بد من الإشارة أن الاتفاقية يميزها المصطلحات المرادفة ك(الميثاق والمعاهدة والدستور)، وقد عرفت الممارسات الدولية انه لا يمكن لهذه الاتفاقية أن يطلق عليها هذا الاسم إلا اذا تمت مراعاة الشروط الخاصة لهذا الاستيفاء وشرط الأساسي للاتفاقية هو "التصديق"(11).

مما لا شك فيه أن من اهم الدوافع التي تقود إلى أبرام اتفاق حول الملف النووي الإيراني تتجسد بطبيعة العلاقة بين إيران وأوروبا والقائمة على مصالح تاريخية الأمر الذي ساهم في مواجهة الموقف الأميركي بصورة غير مباشرة عبر التدخل الأوروبي الذي ساهم في خلق أهمية لاقتراح تجميد العقوبات الأمريكية على جمهورية إيران

التي اعتبرت بدورها أن الاتفاق هو طوق نجاة لها ولمصالح إيران النفطية لا سيما وأن العقوبات الأمريكية عانت منها إيران خلال فترة رئاسة محمود أحمددي نجاد بين عامي 2005م و2013م والذي شكل دوره دافعاً أساسياً لحكومة إيران في جلوسها على طاولة المفاوضات⁽¹²⁾.

تجسد دور الملف النووي الإيراني في العديد من القضايا التي أثارت تصاعداً بين المؤيدين للبرنامج النووي وعملية تخصيص مادة اليورانيوم وبين الفريق المهيم على عملية صنع القرار في إيران والذي يعتبر أن عملية التخصيب ستؤثر على مستقبل العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي.

حاولت إيران استثمار موضوع الطاقة النووية والمتمثلة بتخصيب مادة اليورانيوم لإشباع رغباتها التي دفعتها نحو اعتماد هذه السياسة والتي تمحورت بين دوافع اقتصادية وسياسية وعسكرية واستراتيجية⁽¹³⁾. على الرغم من أن المسؤولين الإيرانيين اعتبروا أن الهدف الأساسي من تخصيب اليورانيوم هو تطوير الملف النووي لأغراض سلمية بالرغم من الدوافع الاستراتيجية التي تطمح إيران لتحقيقها بغية اكتساب قيمة إضافية على المستوى الإقليمي⁽¹⁴⁾.

المطلب الثاني: الدوافع التي قادت الى أبرام الاتفاق.

بلا شك ان هناك ثمة بواعث تدفع، الحكومات الإيرانية لتبرير موقفها من التأييد للمشروع النووي الإيراني والعمل على صناعة القنابل النووية، بعضها معلن والبعض الآخر غير معلن، إلا إننا يمكن إن نعالجها ضمن دراستنا لهذا المطلب وحسب أهميتها وهي على النحو التالي:

أولاً: الدوافع الاقتصادية

تتمثل دوافع⁽¹⁵⁾ الحكومات الإيرانية بتأمين الطاقة الكهربائية عبر الحصول على ما يوازي نسبة 20% من المواد النووية، بالمقابل العمل على تخفيض استهلاك الغاز والنفط. خاصة وأن الجمهورية الإسلامية كانت تعاني من زيادة سكانية عالية الأمر الذي يتطلب بالمقابل زيادة خطة التنمية الاقتصادية بسبب ارتفاع نسبة الاستهلاك الطبيعي للموارد الكهربائية التي تتطلب مصادر الطاقة الأساسية من الغاز والنفط⁽¹⁶⁾.

ثانياً: الدوافع العسكرية

تمثلت الدوافع العسكرية برغبة الحكومة الإيرانية في صناعة الأسلحة النووية الضخمة وذلك بعد التجربة التي خاضتها إيران ضد العراق في الحرب العراقية - الإيرانية والتي استخدم فيها 'صدام حسين' الأسلحة الكيماوية والبيولوجية ما أسفر عنها من خسائر فادحة في صفوف المقاتلين الإيرانيين الأمر الذي شكل غضب

كبير من الجمهورية الإسلامية ودفعها نحو اتخاذ القرار بتطوير برنامجها النووي للاستعداد في المواجهات الدولية والإقليمية⁽¹⁷⁾. لذلك استطاعت الحكومة الإيرانية من تحديد الهدف العسكري بصورة واضحة للخصوم قبل الحلفاء وذلك في إعلانها عن موقفها المتجسد بأنها تريد الاستعداد لأي حالة هجوم تعترضها في المستقبل ومجابهة التحديات وحماية مصالحها عبر تعزيز القدرة الدفاعية لدى قواتها المسلحة لا سيما في مواجهة التهديدات الإسرائيلية والأمريكية⁽¹⁸⁾.

ثالثاً: الدافع الاستراتيجي

يتمثل الدافع الاستراتيجي برغبة الجمهورية الإسلامية بتطوير القدرات النووية بغية التأثير في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية دولياً، الأمر الذي يضاعف أهمية إيران على صعيد الساحة الإقليمية وبالتالي اكتساب قوة في مواجهة الزعامة الأحادية المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية التي ساهمت بشكل كبير في فرض عقوباتها على إيران ومن يتعاون معها، هذا من جهة ومن جهة أخرى كانت إيران تسعى دوماً لفرض وجودها العالمي بصناعاتها الأسلحة النووية الضخمة التي من شأنها أن تساعد على إحداث تغيير في موازين القوى العالمية وإمكانية استعدادها للتحدي مع إسرائيل كونها الدولة الوحيدة التي تمتلك أسلحة نووية. سعت الولايات المتحدة الأمريكية لبذل الجهود التي تهدف لإنهاء مساعي إيران النووية⁽¹⁹⁾.

إذاً إن حماية وتعزيز الدور الاستراتيجي لجمهورية إيران في منطقة الشرق الأوسط كانت الغاية الرئيسية لا سيما أمام دول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي عبر إبراز مدى قوتها وقدرته في الحفاظ على الأمن والاستقرار على مصالحها الحيوية ومصالح الدول المجاورة لها الأمر الذي يتطلب منها تطوير صناعاتها النووية والقدرة على تخصيص أكبر نسبة من مادة اليورانيوم من شأنها ان تساهم في خلق بيئة تشكل قوة تصدي لكل الهجمات الأمريكية⁽²⁰⁾.

رابعاً: الدوافع السياسية

حافظت الجمهورية الإسلامية الإيرانية على استقطاب الموافقات الغربية حول الملف النووي الإيراني وذلك كان في مرحلة حكم الشاه حيث لم تظهر أية معارضة من قبل الدول الغربية تجاه مشروع إيران النووي، لكن الثورة الإسلامية شكلت نقطة تحول للمواقف الغربية التي أظهرت اعتراضات تأثراً بالموقف الأمريكي العدائي لمشروع إيران وذلك لاعتبارات تتعلق في الحفاظ على زعامة أمريكا الأحادية والهيمنة الاقتصادية العالمية التي

تمتاز بها، هذا وإن الرؤية الأمريكية تتمثل بأن السلاح النووي يمكن أن يقدم لإيران أداة بالغة الأهمية لتعزيز سياستها ومكانتها الإقليمية والدولية⁽²¹⁾.

خامساً: الدوافع القومية والدينية

أ- الدوافع القومية:

يشكل الشعور القومي للشعب الإيراني أهمية بالغة تدخل في الاعتبارات الخاصة بجانب اعتبارات الأمن، وذلك سعي الإيراني الدائم للحصول على قوة إقليمية لإثبات قدرتها على تخطي الدول النامية ذلك لأن الغرب كان يشكك دوماً بقدرة الحكومات الإيرانية في الانفتاح على الدول العظمى والابتعاد عن خط الدول النامية، ويتمثل ذلك في الحصول على تكنولوجيا متقدمة تجعلها قادرة على صناعة أخطر الأسلحة وزيادة عدد مراكزها ومصانعها النووية الأمر الذي يقلب المعادلة ويغير في قواعد اللعبة بالنسبة للدول الكبرى كأمريكا والصين وروسيا⁽²²⁾.

ب- الدوافع الدينية:

مما لا شك فيه أن نفوذ إيران في منطقة آسيا الوسطى ينطلق من اعتبارات دينية باعتبارها تشكل الأغلبية الأساسية والذي تسعى من خلاله بشق طريق التواصل وخلق نفوذ قوي لمؤيديها في لبنان والعراق وسوريا واليمن، وذلك بغية تعزيز قدرتها على الدخول في لعبة المنافسة العالمية وبالتالي تأليف كتلة إسلامية كبرى برئاستها بالتوافق مع جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، حول السلاح الذي يدعم الموقف في مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها⁽²³⁾. يمكن الحديث عن مدى أهمية الدافع الديني الروحي بالنسبة لإيران والذي يمكن وصفه كما بأنه يشكل الخطر الأكثر تهديداً، وخصوصاً في ظلّ عداء البعض للإسلام في الغرب كما هو مصدره الجمهورية الإيرانية، لذلك تسعى إيران للحفاظ على كيانها المتمثل ببقائها كدولة إسلامية والذي في حال خسرت هذه الميزة ستفقد الجمهورية الإسلامية رؤيتها وروحيتها⁽²⁴⁾. كما أن النفوذ الذي تسعى إيران لتحقيقه قد نجح نوعاً ما في العراق وباقي دول المنطقة حيث أسهم العامل العراقي والقومي والديني في تعزيز رغبة إيران في امتلاك الطاقة النووية،⁽²⁵⁾.

سادساً: الدوافع الجيوبوليتيكية:

تتمتع الجمهورية الإسلامية بموقع جغرافي مهم في منطقة الشرق الأوسط لا سيما في بحر قزوين والنقل البشري الذي يفوق ٨٠ مليون نسمة لا سيما الثروات الطبيعية ومصادر الطاقة كالنقط والذي يجعلها من أكبر

الدول التي تمتلك احتياطي في العالم لا سيما امتلاكها للغاز الذي يجعلها في المرتبة الثانية عالمياً، الأمر الذي يبرر غايتها في الحصول على مشروعها النووي لحماية هذه الموارد والحفاظ عليها وعلى مصالح الشعب الإيراني لا سيما تعزيز دورها في العلاقات الخارجية والعمل على تفتيت تحالفات خصومها، كما أنها حاولت في بناء شبكة من الروابط والتحالفات في الدوائر الجيوبوليتيكية المحيطة بها⁽²⁶⁾.

على أية حال، إن سعي إيران نحو تحقيق الأمن والاستقرار لا سيما مع الدول المجاورة التي باتت تعاني من توتر العلاقة مع دول الخليج كالسعودية ومع تركيا وباكستان وأفغانستان من جهة أخرى لذلك فإن إيران تشعر بالحاجة إلي إظهار ذاتها كقوة متفوقة. هذا وكانت الحكومة الإيرانية تتمتع خلال فترة حكم الشاه بعلاقات جيدة مع أوروبا والولايات المتحدة و (إسرائيل)، إلا أن أعراض الحرب الباردة والتي نجم عنها انتصار للثورة الإسلامية دفعتها نحو إنشاء تحالف مع كل من تركيا وباكستان، مما سبب لها عزلة من قبل المجتمع الدولي، وازدياد في حدة التوتر في العلاقات الإيرانية العربية⁽²⁷⁾.

أشار بعض المفكرون السياسيون ان مرحلة الشاة " محمد بهلوي " الذي اعتبر المشروع العسكري والسياسي للرئيس الرابع والثلاثون للولايات المتحدة الامريكية " ديفيد ايزنهاور " نرة من اجل السلام عام 1953م " انطلاقاً لهذا البرنامج النووي يتيح المشروع الطريق امام دول العالم من خلال نقل التكنولوجيا النووية السلمية⁽²⁸⁾. لذا، حصلت ايران على اول مفاعل نووي لمركز 1960م " امير آباد " للأبحاث النووية من قبل الولايات المتحدة الامريكية في طهران وبدء العمل على هذا المفاعل في العام 1967م ، واشرفت عليه منظمة الطاقة النووية الإيرانية ليبدأ بإجراء البحوث والدراسات العلمية والنووية⁽²⁹⁾. وكان هدف ايران في تلك الفترة تنفيذ برنامجها النووي والهدف هو انشاء 23 مفاعلاً نووياً لإنتاج الطاقة الكهربائية⁽³⁰⁾.

وهذا لم يتحقق وبقي مجرد طموح وبذل شاه ايران كثيراً من أجل البرنامج النووي إلا أنه وقع على معاهدة عام 1968م، وهي من أهم المعاهدات لها أساس قانوني المنظم لاستخدام الطاقة النووية وتعمل الوكالة الدولية التي نصت بموجب القرار (2373) الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة والمعنون معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية⁽³¹⁾.

المبحث الثاني: مضمون الاتفاق

سوف يعالج هذا المبحث مضمون الاتفاق الذ ابرم بين كل من الدول الغربية من جهة وايران من جانب اخر, لذا سوف يتم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين, الاول كرس لدراسة دور دول الترويكا الاوربية في التوصل الى الاتفاق, أما الثاني عالج اهم البنود التي توصل اليها الاتفاق.

المطلب الاول: دور دول الترويكا الاوربية في أبرام الاتفاق.

بعد إصرار الحكومات الإيرانية على سلمية المشروع الإيراني إلا أنه سرعان ما لعبت القوى الخمس الكبرى أي كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا والصين وروسيا وألمانيا دوراً بارزاً في التوصل إلى تسوية تجسدت عبر اتفاق نهائي بشأن الملف النووي الإيراني.

والذي تُرجم عام 2015 بعنوان أساسي ألا وهو موافقة الجمهورية الإيرانية على إجراءات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه عمليات التخصيب وأبرزها دخول المفتشين الدوليين مراكز التخصيب وممارسة الرقابة المطلوبة بغية التأكد من مدى صدقية إيران بتنفيذ التزاماتها على أن تحد إيران من النشاط النووي الذي يهدف لصناعة أسلحة الدمار الشامل⁽³²⁾.

هذا الاتفاق تم التوصل اليه في العاصمة النمساوية فيينا في تموز عام ٢٠١٥ لذلك يطلق عليه تسمية اتفاق "فيينا" والذي يعتبر نقطة هامة بالنسبة لمجلس الأمن الدولي الذي بدوره وعد بالتصديق عليه، كما أنه سينفذ بالتنسيق والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك ووفق ما أعلنت عنه المفوضية العليا للسياسة الأوروبية الخارجية والأمنية 'فيديريك موغيريني'، وذلك بعد المفاوضات النووية الإيرانية التي استمرت لفترة طويلة من الزمن وفق ما تحدثنا عنه سابقاً، والتي أسفرت عن اتفاق نووي اشترط بموجبه الرئيس الأميركي 'جو بايدن' أن تنفذ إيران الالتزامات الملقاة على عاتقها بموجب الاتفاق الذي انسحب منه الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب في مايو/أيار 2018⁽³³⁾.

طلبت الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعودة أمريكا للاتفاق، بعد أن رفعت إيران عام 2020 نسبة تخصيب مادة اليورانيوم المسموح بها وذلك من 3 إلى 20%، كما كانت إيران تطالب برفع العقوبات الأمريكية عليها والتي كانت تمثل ضربة للاقتصاد الوطني الإيراني والتأثير السلبي على نسبة الاستثمارات الأجنبية⁽³⁴⁾.

المطلب الثاني: البنود التي توصل اليها الاتفاق

لذلك تمحور الاتفاق النووي بين إيران ودول مجموعة "1+5" وفق ما سعى إليه الاتحاد الأوروبي وروسيا وذلك عام 2015 حول السماح للحكومات الإيرانية باستكمال عمليات الاستيراد والتصدير للأسلحة شرط ألا تسعى إيران في عملياتها بتجنب أي صناعة للصواريخ النووية الضخمة والتي تمثل أسلحة دمار شامل⁽³⁵⁾. أمريكا سمحت ل طهران بتصدير منتجاتها النووية كمادة اليورانيوم التي تعتمد عليها الحكومة الإيرانية في عمليات التخصيب، في المقابل تلتزم أمريكا بإعفاء إيران من العقوبات التي سبق وفرضتها واشنطن على حكومات إيران، ويتمحور هذا الإعفاء من خلال الإفراج عن جزء من ارصدة الحكومة الإيرانية المجمدة في الخارج⁽³⁶⁾، وفق قرار أمريكي كما عبرت وكالة الأنباء الإيرانية على إصرار الحكومات الإيرانية حول تخصيب مادة اليورانيوم وتطوير أجهزة الطرد المركزي، وذلك طيلة مدة تقدر ب 10 سنوات وتكون كافية لإشباع الحاجة النووية اللازمة لإيران وذلك رغم توقيعها على الاتفاق النووي لأن ذلك لا ينطوي تحت صناعة أسلحة الدمار الشامل الذي وافقت إيران عليه كبنود من بنود الاتفاق النووي الإيراني وتعهدت الالتزام به وعدم خرقه أمام الإدارة الأمريكية بغية التخلص من العقوبات وخلق انتعاش اقتصادي بعد الانهيار الذي تعرضت إليه الأسواق الاقتصادية والمالية الإيرانية⁽³⁷⁾.

وعلى الصعيد نفسه، تعهدت الإدارة الأمريكية أنه ريثما يتم البدء بتنفيذ الالتزام الإيراني المدرج في الاتفاق، سترفع كل من العقوبات الاقتصادية والمالية التي سبق وفرضتها على حكومة إيران، ليس هكذا فحسب بل أن أمريكا ستسعى أيضاً لإزالة العقوبات⁽³⁸⁾، التي فرضتها أوروبا على إيران بمساعي أمريكية إلا أن الاتفاق النووي يتضمن أيضاً أنه ما إذا كانت نية الحكومة الإيرانية غير صادقة لجهة التنفيذ فإن العقوبات ستعود وتقرض على إيران خلال 60 يوماً، كما ويجيز البند للقوات التابعة للأمم المتحدة بالدخول إلى كل مواقع إيران النووية. هذا ويوضح الدبلوماسيون أن العقوبات ستتضاعف على إيران في حال حاولت مخادعة أمريكا وأقلها حظر صناعة الأسلحة لمدة 5 سنوات، كما حظر مبيعات الصواريخ لمدة 8 سنوات.

ووفقاً، للبيانات التابعة للاتحاد الأوروبي التي تهتم بأبرز البنود والأحكام التي تشكل مضموناً للاتفاق النووي الإيراني ذكرت أن النقطة الأساسية التي يتمحور حولها المضمون هي تخصيب مادة اليورانيوم والتي تشكل نقطة مفصلية بالنسبة للحكومات الإيرانية إضافة إلى استخدام أجهزة الطرد المركزي من طراز آي آر

رقم ١ (ir1)، والذي يشكل الطراز الوحيد للتخصيب والذي اعتمدته إيران. وذلك لمدة عشر سنوات كما يجيز الاتفاق لإيران ان تستبدل أجهزة الطرد المعطلة بأجهزة من الطراز نفسه⁽³⁹⁾.

هذا وإن الحكومات الإيرانية لم تستطع خلال مدة ١٥ سنة أن تخصب مادة اليورانيوم بنسبة تفوق ٤٪ كما أنها كانت ولا زالت تواجه مشكلة أساسية ألا وهي مفاعل "فوردو" المحصن ضد الهجمات والذي يهدف إلى اعتماده كمركز للتجارب تحت رعاية المجتمع الدولي. كما أشارت الدراسات أن مخزونات إيران من اليورانيوم المخصب سيتم تحديدها في 15 عاماً المقبلة، بـ 300 كيلوغرام، على أن يحدد الاتفاق النووي نسبة التخصيب التي يمكن للحكومات الإيرانية أن تعتمد عليها وهي ٣.٧٪ وبالتالي فإن الزبائن الدوليين سيتولوا القيام بتصريف الكمية الزائدة⁽⁴⁰⁾. هذا ووضع بند في الاتفاق النووي يسمح لروسيا التي كانت داعمة للحكومة الإيرانية فيما يتعلق بتطوير التكنولوجيا النووية بالإشراف على عمليات تأمين الوقود النووي، بالمقابل تتعهد الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن تعتمد الأبحاث العلمية والتي تتطلب نسبة من مادة اليورانيوم توازي ٢٠٪⁽⁴¹⁾.

فضلاً عن ذلك تشير الدراسات إلى أن حكومات الإيرانية تمتلك ما يقارب ٢٠ ألف جهاز طرد مركزي الأمر الذي دفع الإدارة الأمريكية لتحديد بند يجيز لحكومة إيران الاحتفاظ بما لا يزيد عن 5 آلاف و60 جهاز، كما تعهدت إيران بتخفيض مخزون مادة اليورانيوم⁽⁴²⁾، وأنه يمكن لحكومة إيران أن تتجاوز الحد الأقصى الذي حدده الاتفاق النووي بـ 300 كيلوغرام كما سبق وأن أشارت الدراسات.

وعن مدى أهمية الاتفاق النووي بالنسبة للإدارة الأمريكية، فقد أعربت الأخيرة عن مدى ثققتها بأن بنود الاتفاق لا سيما بعد المفاوضات الطويلة التي قادتها المجموعة السداسية ستحد من مشروع الدمار الشامل لا سيما النفوذ التي تسعى لخلقها إيران في الدول العربية مثل اليمن ولبنان والعراق وسوريا⁽⁴³⁾.

هذا ومن جهة أخرى فإن أحكام الاتفاق يوجب على إيران أن تمتنع عن القيام بأي نشاط سري لا سيما وأنها تخضع للمراقبة الدولية من قبل المفتشين التابعين للأمم المتحدة حيث قد وقعت إيران على بند بروتوكولي يجيز لأمريكا أن تستدعي فئة المفتشين حيث تشمل رقابتهم كافة مواقع إيران النووية ومن عدم نقلها للمواد الانشطارية إلى مكان سري لبناء قنبلة نووية⁽⁴⁴⁾.

كما أن الحكومة الإيرانية كانت قد التزمت أنها ستمثل لطلب الزيارة الرسمية التي ستحدد موعدها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وذلك بتعاون مع الإدارة الأمريكية والذي يتمثل موضوعها بمناقشة موضوع العقوبات الأمريكية من قبل اللجنة المشتركة المكونة من ثمانية أعضاء بمن فيهم إيران والنظر في مدى جدية إيران بتنفيذ

الالتزامات وبالتالي اذا وجدت إيران أنها تنفذ بنود الالتزام دون أي مخالفة الأمر الذي سيدفع أمريكا لتقليص العقوبات⁽⁴⁵⁾.

وفيما يتعلق بموقع "فوردو" المدفون تحت الجبل والمحصن ضد الهجمات العسكرية فإن الإدارة الأمريكية كانت اشترطت في الاتفاق النووي الذي وقعته مع إيران أنه يتمتع على الحكومة الإيرانية استكمال عملية التخصيب في هذا الموقع طيلة مدة 15 عاماً على الأقل، كما تتعهد إيران في التنازل عما يقارب 3/2 من أجهزة الطرد الموجودة في الموقع⁽⁴⁶⁾.

أما عن مفاعل أراك، تمثلت الرغبة الأمريكية بتشكيل لجنة تتولى أمر تشغيل هذا المفاعل بالماء الخفيف بدلاً من الماء الثقيل الذي تستثمره إيران لصناعة صواريخ نووية. وبهذا تكون أمريكا حدثت من سلطة إيران النووية وكرست هذا المفاعل لأهداف سلمية على ألا تتجاوز طاقة المفاعل ٢٠ ميغاواط⁽⁴⁷⁾.

وفي حينها، وأعلنت الإدارة الأمريكية أنه في حالة التزام جمهورية إيران بنود الاتفاق النووي وتنفيذ الالتزامات التي وضعتها أمريكا فإن الأخيرة ستساعدتها في تعليق الحظر الأمريكي الأوروبي على المنتجات البتروكيمياوية الإيرانية كذلك الخدمات المرتبطة بالذهب والمعادن وصناعة السيارات وإصدار شهادات عرض وقطع غيار للطائرات المدنية الإيرانية كذلك تعليق الحظر عن عمليات الرقابة ذات العلاقة بالأمن والسلامة والإصلاح في إيران كذلك ستساعد الإدارة الأمريكية على افتتاح مجرى مالي تؤمن من خلاله مساعدات للشعب الإيراني والطبقات ما دون الوسطى عبر تسهيل الخدمات الطبية وإمداد مستشفيات إيران في المعدات المتطورة⁽⁴⁸⁾.

وعبرت الإدارة الأمريكية عن مدى إعجابها بخطوة الحكومة الإيرانية عبر تنفيذه لأهم بند في الاتفاق وهو خفضت الحكومة الإيرانية عدد أجهزة الطرد المركزي التي تستخدمها في تفعيل وتخصيب مادة اليورانيوم إلى 5060 جهاز طرد بعد ما كانت قد بلغت أجهزة الطرد لديها 19000 جهاز قبل توقيع الاتفاق. وبهذا تكون واشنطن قد اكتسبت نقطة هامة في الاتفاق الذي يمثل بحد سلطة إيران النووية⁽⁴⁹⁾.

وحول مدى نشوء نزاع بين الطرفين أثناء التنفيذ الزم الطرفين بالتوقيع على بند أقرح من قبل المجموعة السادسة⁽⁵⁰⁾، لاسيما وبعد موافقة الحكومة الإيرانية والذي يتعلق بصلاحيات حل النزاع أثناء تطبيق بنود الاتفاق ونص هذا البند على أنه في حال نشأ أي خلاف أو نزاع بين كل من الطرفين أثناء التنفيذ فإنه سيتم تشكيل لجنة مشتركة تتمثل فيها كل دولة طرف في الاتفاق وستشرف اللجنة المشتركة على حل النزاع وتقريب وجهات النظر وتسوية المواقف بين الفريقين لكن ما إن عجزت هذه اللجنة ضمن فترة ١٥ يوماً فإنه سيحال هذا النزاع

إلى وزارة الخارجية على أنه في حال عجزت الوزارة خلال مدة ١٥ يوماً فستتولى لجنة استشارية مؤلفة من ٣ أعضاء الأمر⁽⁵¹⁾.

وفي حال استمر الخلاف، تحال المسألة إلى مجلس الأمن الذي سيصوت بدوره على رفع أو استمرار الحظر المفروض على إيران لكن ما إن أصرت إيران على مخالفة أحكام الاتفاق والاستمرار في موقفها دون تسوية النزاع فإن الإدارة الأمريكية ستفرض عقوبات على طهران من جديد. واشترطت المجموعة السداسية بنداً تجيز بموجبه للوكالة الدولية للطاقة الذرية من التمتع بصلاحيات أوسع وذلك من تاريخ التوقيع على الاتفاق حيث تجيز هذه الصلاحيات للوكالة الدولية السماح لمفتشيها بالوصول إلى مناجم اليورانيوم وإلى الأماكن التي تنتج فيها إيران القنعة الصفراء والتي تعبر وتسمى 'يورانيا'^{(52)*}

خاتمة:

على نحو شامل قدمت هذه الدراسة تقييم شامل حول اهم الدوافع التي قادت الى تبني سياسة الحوار والوصول الى اتفاق بين الطرفين. حيث ادركت الولايات المتحدة بأن إيران سوف تشكل تهديداً وشيكاً للأميركيين في حال امتلاك إيران للسلاح النووي، مما يؤثر على تواجدنا في منطقة الشرق الاوسط وخصوصا دول الخليج العربي وتواجدها في العراق أيضا. ناهيك عن ان العقوبات التي اتخذت ضد إيران، على الرغم من تأثيراتها السلبية على الجانب الإيراني، بالأحرى لم تثبت رغبة الجانب الايراني على تبني سياسة أكثر مرونة. ومن هنا، فإن هنالك اكثر من خيار أمام هذه الدول: في حال انها غير قادرة على أقناع إيران عن التخلي عن برنامجها النووي، ومن ثم المغامرة بوصول إيران إلى المرحلة الأكثر خطورة، وهي الاستمرار على إنتاج القنبلة بالفعل، وإما أن تستخدم الخيار العسكري وهو خيار تترتب عليه عقبات ومخاطر بالمخاطر، لذا كانت فكرة التوصل الى الاتفاق بين الطرفين يعد بمثابة مكسبا هاما لإيران والولايات المتحدة أيضا.

Conclusion:

Overall, this study has provided a comprehensive assessment of the most important motives that led to adopting a policy of dialogue and reaching an agreement between the two parties. The United States realized that Iran would pose an imminent threat to the Americans if Iran possessed nuclear weapons, which would affect its presence in the Middle East region, especially the Arab Gulf countries, and its presence in Iraq as well. Not to mention that the sanctions taken

against Iran, despite their negative effects on the Iranian side, did not prove the Iranian side's desire to adopt a more flexible policy. Hence, there is more than one choice before these countries: if they are unable to convince Iran to abandon its nuclear program, and then risk Iran reaching the most dangerous stage, which is to continue actually producing the bomb, or they use the military option, which is an option. It entails obstacles and risks, so the idea of reaching an agreement between the two parties was an important gain for Iran and the United States as well.

الهوامش:

1. "ما هي أهم بنود الاتفاق النووي الإيراني؟" (BBC , 2018)، متاح على الرابط.
<https://www.bbc.com/arabic/middleeast-44056226>, accessed date, 3 April, 2024
2. "أهم بنود الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة 5+1"، (الجزيرة, ٢٠٢١)، متاح على الرابط.
<https://www.aljazeera.net>, accessed date, 2 February , 2024.
3. المصدر نفسه.
4. سليمان حسين الوادعي، الأطراف الأوروبية والاتفاق النووي مع إيران: تراجع الأهمية واحتمالات المستقبل، رسالة المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية, 2020)، ص.٧-١٠،
5. ميثاق مناخي، التفاعلات الاستراتيجية لاتفاق الاطار النووي بين طهران وواشنطن، (مركز الدراسات الاستراتيجية، 2017)، متوفر على الرابط:
<http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2015/04/15>, accessed date, 3 Nov, 2023.
6. يحيى بوزيدي، الاتفاق النووي والنفوذ الإيراني في الشرق الاوسط، (الجزيرة 7، اغسطس 2015)، متاح على الرابط،
<https://studies.aljazeera.net/en/node/3938> Accessed date 17 November 2023،
7. عمرو الشوبكي، التوقيع على الاتفاق النووي، (العربية، 2022) متاح على الرابط:
<https://www.alarabiya.net/politics/2022/05/19>, Accessed 6 December, 2024
8. "المفاوضات النووية: ما حقيقة التنازلات الإيرانية والأمريكية عن مطالب حساسة"، (الجزيرة، 2022)، متاح على الرابط
<http://www.aljazeera.net/politics/2022/8/24>, accessed date, 2 November 2023.
9. عباس الأمين شيخ محمد. ومفهوم تعريف وتطور التفاوض، محاضرات في التفاوض، (المعهد العالي لعلوم الزكاة، 2017)، متاح على الرابط ،
www.zakatinst.net, accessed date, 2 November, 2023.

10. رزوق عبدالحفيظ. **المعاهدات الدولية** ، 2014م ، متاح على الرابط:
www.law_dz.net, Accessed date, 6 November 2023. محمد
- سامي عبد الحميد ، **أصول القانون الدولي العام**، ط ٥، (منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٧)، ص ١٧٢.
12. سليمان حسين الوادعي، مصدر سبق ذكره.
13. Kamrava, Mehran. **"The International Relations of the Persian Gulf"**. (Syracuse: Syracuse University Press, 2011). <https://muse.jhu.edu/>(accessed May 13, 2023).
- 14 طلحه، أميرة زكريا نور محمد، **دوافع وأهداف إيران لامتلاك سلاح نووي**، (المركز الديمقراطي العربي، 2016)
<https://democraticac.de/?tag=> accessd date, 3 July, 2023.
15. **الدوافع النووية الإيرانية والاحتواء الدولي**، العدد (54)، (مجلة الدفاع الوطني: 2005) ، متاح على الرابط:
<https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content> ,Accessed date, 3 February, 2023.
16. أميرة زكريا نور محمد طلحه ، مصدر سبق ذكره.
17. محمد، شاكري. **الدوافع والاعتبارات التي تحرك السياسة النووية**، (الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2019) ، متاح على الرابط::
<https://www.politics-dz.com>.accessed date, 6 July, 2023.
18. أميرة زكريا نور محمد طلحه. مصدر سبق ذكره.
19. محمد، شاكري. **الدوافع والاعتبارات التي تحرك السياسة النووية**، مصدر سبق ذكره.
20. أميرة زكريا نور محمد طلحه. مصدر سبق ذكره
21. Hunter, Robert Edwards, and Inc ebrary. **"Building Security in the Persian Gulf"**. (Santa Monica, CA: RAND, 2010). p51.
22. ibid,. p53.
23. Shibley Telhami and Steven Kull, **"preventing a Nuclear Iran peacefully"**. (New york Times, January 15, 2012). P41.
24. ibid,. P41-42.
25. أميرة زكريا نور محمد طلحه. مصدر سبق ذكره. ينظر ايضاً : د. سيف نصرت توفيق. "السياسة الأميركية تجاه التهديدات الأمنية في منطقة البحر الأحمر" تحالف حارس الازدهار انموذجاً". **قضايا سياسية** 76 (2024): 39-71.
26. محمد سامي عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص 173
27. أميرة زكريا نور محمد طلحه. مصدر سبق ذكره.
28. محمد سامي عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص 173-175.
29. عصام نايل. **تأثير التسليح الإيراني على الامن الخليجي منذ الثورة الإسلامية 1979م**، رسالة ماجستير غير مطبوعة، مقدمة الى مجلس (جامعة مؤتة، قسم الدراسات العليا العلاقات الدولية، العلوم السياسية، 2007) ، ص 54.
30. المصدر نفسه، ص 55.

31. عامر عباس، البرنامج النووي الإيراني في ضوء القانون الدولي، ط1، سلسلة أبحاث ودراسات (1)، (بيروت: منشورات زين الحقوقية، 2012)، ص 52.
32. ما هي أهم بنود الاتفاق النووي الإيراني؟، مصدر سبق ذكره.
33. يحيى بوزيدي، الاتفاق النووي والنفوذ الإيراني في الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره.
34. هاجر، أبوزيد. الموقف السعودي والإسرائيلي من الاتفاق النووي الإيراني، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد(62)، -، (المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 201) ص 215
35. ما هي أهم بنود الاتفاق النووي الإيراني. مصدر سبق ذكره.
36. أبوبكر، الدسوقي. الثوابت والمتغيرات بعد الاتفاق النووي، مجلة السياسة الدولية، العدد202، (القاهرة 2015 ص 82 - 83)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)
37. الاتفاق النووي الإيراني: طهران تطور أجهزة طرد مركزي لليورانيوم المخصب، (BBC، 2022)، موفر على الرابط، <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-496201> accessed date- 13/5/2024.
38. "Trump Withdraws U.S. From 'One-Sided' Iran Nuclear Deal". (The New York Times، 2018)، pp-05-08.
39. صلاح البصيصي. المعاهدات الدولية والرقابة عليها في ظل الدستور العراقي الجديد، (جامعة كربلاء: كلية القانون، 2019)، ص 242.
40. Davenport K, Himball DG, Thielmann G (2015) Solving the Iranian nuclear puzzle: The Joint Comprehensive Plan of Action [online]. *Arms Control Association*. Available at: <https://www.armscontrol.org/reports/Solving-the-Iranian-Nuclear-Puzzle-The-Joint-Comprehensive-Plan-of-Action/2015/08> (accessed 1 February 2024).
41. أهم بنود الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة 5+1"، مصدر سبق ذكره.
42. Bowen W, Kidd J (2004) The Iranian nuclear challenge. 80(2):*International Affairs*, 2004) 257–276.
43. أهم بنود الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة 5+1"، مصدر سبق ذكره.
44. عامر عباس، مصدر سبق ذكره.
45. Shibley Telhami and Steven Kull, “preventing a Nuclear Iran peacefully”. (New york Times, January 15, 2012). Accessed date, 3 July, 2023.
46. أبرز مضامين الاتفاق النووي بين إيران والقوى الغربية، (فرانس: 24، 20٢٤)، متوفر على الرابط: <https://www.france24.com/ar> accessed date, 3 July, 2024> 47
48. بنود الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة 5+1، (موقع جنوبية: وكالة انباء فارس، 2013) <https://janoubia.com/2013>, accessed date, 3 Nov, 2023

49. أهم بنود الاتفاق النووي بين إيران والقوى الكبرى, (Sky News, 2015), متوفر على الرابط:

Accessed date, <https://www.skynewsarabia.com/world/759892>

50. Kamrava, Mehran, op, cit.,p 43.

51. محمد رضا، فرطوسي. تداعيات التفاف النووي: الرؤية الإيرانية، مجلة سياسات عربية، العدد 16، (بيروت، 2015)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.ص.94

52. عتريسيل طلال. ورقة العمل العالقات العربية الإيرانية، مجلة المستقبل العربي، العدد 488، (مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت: 2016). ص112

53. * وهي أحد أنواع بودة اليورانيوم المركزة والتي يتم تحضيرها لمعالجة خامات اليورانيوم الأمر الذي وافقت عليه الحكومة الإيرانية فيما يتعلق في المواقع العسكرية غير النووية التي تستخدمها لأغراض التدريب العسكري. للمزيد أنظر، أبرز مضامين الاتفاق النووي بين إيران والقوى الغربية؟ مصدر سبق ذكره.

المصادر:

أولاً: الكتب:-

1. عبد الحميد، محمد سامي، أصول القانون الدولي العام، ط ٥، (منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٧).
2. شاكري، محمد. الدوافع والاعتبارات التي تحرك السياسة النووية، (الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2019).
3. عامر عباس، البرنامج النووي الإيراني في ضوء القانون الدولي، ط1، سلسلة أبحاث ودراسات (1)، (بيروت: منشورات زين الحقوقية، 2012).
4. البصيصي، صلاح. المعاهدات الدولية والرقابة عليها في ظل الدستور العراقي الجديد، (جامعة كربلاء: كلية القانون، 2020).
5. ميثاق مناخي، التداعيات الاستراتيجية لاتفاق الاطار النووي بين طهران وواشنطن، (مركز الدراسات الاستراتيجية، 2017).
6. عباس الأمين شيخ محمد. ومفهوم تعريف وتطور التفاوض، محاضرات في التفاوض، (المعهد العالي لعلوم الزكاة، 2017).
7. طلحة، أميرة زكريا نور محمد، دوافع وأهداف ايران لامتلاك سلاح نووي، (المركز الديمقراطي العربي، 2016).

ثانياً الدوريات

1. الدسوقي، أبوبكر. الثوابت والمتغيرات بعد الاتفاق النووي، مجلة السياسة الدولية، العدد 202، (القاهرة : 2015)
2. الدوافع النووية الإيرانية والاحتواء الدولي، مجلة الدفاع الوطني، العدد (54)، (أبو ظبي: 2005).
3. أبوزيد، هاجر. الموقف السعودي والإسرائيلي من الاتفاق النووي الإيراني، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد (62)، (مصر: 2014).

4. فرطوسي، محمد رضا. **تداعيات الاتفاق النووي: الرؤية الإيرانية،** مجلة سياسات عربية، العدد 16، (بيروت: 2015).
5. طلال عتريسيل. **ورقة العمل العالقات العربية الإيرانية**، مجلة المستقبل العربي، العدد 488، (بيروت: 2016).
6. د. سيف نصرت توفيق. "السياسة الأميركية تجاه التهديدات الأمنية في منطقة البحر الأحمر" تحالف حارس الازدهار انموذجاً". **قضايا سياسية** 76 (2024).

ثالثاً: رسائل الماجستير والدكتوراه

1. الوادعي، سليمان حسين. **الأطراف الأوروبية والاتفاق النووي مع إيران: تراجع الأهمية واحتمالات المستقبل**، رسالة المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2020).
2. نايل، عصام. **تأثير التسليح الإيراني على الامن الخليجي منذ الثورة الإسلامية 1979م**، رسالة ماجستير غير مطبوعة، مقدمة الى مجلس (جامعة مؤتة، قسم الدراسات العليا العلاقات الدولية، العلوم السياسية، 2007).

Reference:

1. Bowen W, Kidd J **The Iranian nuclear challenge**, 80(2), (*International Affairs*: 2004).
2. Davenport K, Himball DG, Thielmann G (2015) **Solving the Iranian nuclear puzzle: The Joint Comprehensive Plan of Action** [online]. *Arms Control Association*.
- 3 Hunter, Robert Edwards, and Inc ebrary. "**Building Security in the Persian Gulf**". (Santa Monica, CA: RAND, 2010).
4. Kamrava, Mehran. "**The International Relations of the Persian Gulf**". (Syracuse: Syracuse University Press, 2011).
5. Shibley Telhami and Steven Kull, "**preventing a Nuclear Iran peacefully**". (New York Times, January 15, 2012).

First: Books:-

1. Abdel Hamid, Muhammad Sami, **Principles of Public International Law**, 5th ed., (Ma'ansha'at al-Ma'arif, Alexandria, 1997).
2. Shakri, Muhammad. **Motives and considerations that drive nuclear policy**, (Algerian Encyclopedia of Political and Strategic Studies, 2019).
3. Amer Abbas, **The Iranian Nuclear Program in Light of International Law**, 1st edition, Research and Studies Series (1), (Beirut: Zain Legal Publications, 2012).
4. Al-Busaisi, Salah. **International treaties and oversight over them under the new Iraqi constitution**, (Karbala University: College of Law, 2020).
5. **Climate Charter, Strategic Implications of the Nuclear Framework Agreement between Tehran and Washington**, (Center for Strategic Studies, 2017).
6. Abbas Al-Amin Sheikh Muhammad. **And the concept of defining and developing negotiation, Lectures on Negotiation**, (Higher Institute of Zakat Sciences, 2017).
7. Talha, Amira Zakaria Nour Muhammad, **Iran's motives and goals for possessing a nuclear weapon**, (Arab Democratic Center, 2016).

Secondly, periodicals

1. Al-Desouki, Abu Bakr. **Constants and Variables after the Nuclear Agreement**, *International Politics Journal*, Issue 202, (Cairo: 2015)

2. Iranian nuclear motives and international containment, National Defense Magazine, Issue (54), (Abu Dhabi: 2005).
3. Abu Zaid, Hajar. The Saudi and Israeli position on the Iranian nuclear agreement, Middle East Papers Magazine, Issue (62), (Egypt: 2014).
4. Fartousi, Muhammad Reda. Repercussions of the Nuclear Agreement: The Iranian Vision, Arab Politics Magazine, No. 16, (Beirut: 2015).
5. Talal Atrasil. Working paper on Arab-Iranian relations, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, No. 488 (Beirut: 2016).
6. Tawfeeq, Saif Nussrat, Karrar Noori Hammed, and Jumana Khaldon Saadoun. "The role of US financial institutions in the international economic sanctions mechanism." *Tikrit Journal For Political Science* 4.26 (2022).
7. Kamel, Marwan Awni, and Ahmed Mashaan Najim. "Turkish Strategy towards the Middle East: A Study in Light of Regional Change Factors." *Tikrit Journal For Political Science* 3.11 (2017).
Third: Master's and doctoral theses
1. Al-Wadaei, Suleiman Hussein. European Parties and the Nuclear Agreement with Iran: Declining Importance and Future Possibilities, Message of the International Institute for Iranian Studies, (Riyadh: King Fahd National Library, 2020).
2. Nayel, Essam. The impact of Iranian armament on Gulf security since the Islamic Revolution of 1979 AD, unprinted master's thesis, submitted to the Council of (Mu'tah University, Department of Graduate Studies International Relations, Political Science, 2007).